

الباب الأول

المقدمة البحثية

- تمهيد

- مشكلة البحث

- أهداف البحث

- أهمية البحث

- اتساع البحث وعمقه

الباب الأول

المقدمة البحثية

تمهيد :

يعتبر القطاع الزراعي أحد القطاعات الرائدة في الاقتصاد القومي المصري باعتباره القطاع المسئول عن الأمن الغذائي في مصر والذي يعطى الاستقرار الاجتماعي والسياسي ، حيث أنه يساهم بنحو ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل به نحو ٣٦ % من إجمالي القوى العاملة المصرية رغم حصوله على أقل من ١٠% من حجم الاستثمارات القومية ، كما يساهم بحوالي ٢٠% من قيمة الصادرات ، إضافة إلى أنه يقوم بتغذية القطاع الصناعي بالكثير من المدخلات فحوالي ٦٠% من إجمالي الدخل الصناعي يتم الحصول عليه من الصناعات التي تعتمد على قطاع الزراعة في إمدادها بالمواد الخام ومن أهمها صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية (نظيف ، ١٩٩٤ : ص ٤٠١) .

وتواجه جمهورية مصر العربية باعتبارها دولة نامية العديد من المشكلات أهمها مشكلة زيادة معدلات النمو السكاني بنسبة تفوق معدلات النمو في القطاع الزراعي ، وما ترتب علي ذلك من عواقب تهدد الحياة الأمانة والمتوازنة بين المنتج والمستهلك من المحاصيل الزراعية ، والذي يظهر بوضوح في تدهور نسبة الاكتفاء الذاتي في معظم المحاصيل الغذائية الرئيسية (ميخائيل ، ١٩٩٥ : ص ٢) .

ويؤكد ذلك ما أشارت إليه تقارير الأمم المتحدة أن جمهورية مصر العربية تقوم باستيراد نصف احتياجاتها الغذائية من الدول الأخرى ، وتتمثل خطورة هذه التقارير في أن مصر تنتج ٦٦% من إجمالي المستهلك من محصول الذرة ، ٤٨% من الاحتياجات لمحصول العدس ، ٥٢% من المطلوب للاستهلاك المحلي من السكر ، كما أصبحت كمية زيت الطعام المنتجة تمثل ٣٤% من حجم الاستهلاك المحلي ، وصار ما ينتج من الدواجن يوازى ٦٣% من استهلاكها ، ومن اللحوم

المحلى ، وصار ما ينتج من الدواجن يوازى ٦٣% من استهلاكها ، ومن اللحوم ما يوازى ٧٥% من احتياجات الاسـتـهـلاك المحلى (Economist Intelli, Unit , 1991: PP 3-16).

لذا كان من الضروري أن تتبنى مصر تخطيطاً شاملاً لمواجهة هذه المعدلات المخيفة من الزيادة السكانية بجوانبها المختلفة ، وذلك عن طريق تنمية شاملة مع تطوير القطاع الزراعي على وجه الخصوص ، وذلك من خلال التنمية الأفقية أو الرأسية أو كلاهما ، مع إعادة تنظيم الأوضاع السكانية (سنيه خليل ، ١٩٧٤ : ص ٦) .

حيث يمثل التوسع الأفقي للأراضي الزراعية أحد الاهتمامات والركائز الأساسية لاستراتيجية التنمية الزراعية في الوقت الراهن ، وذلك بهدف تضيق الفجوة الغذائية إلى جانب إقامة مجتمعات جديدة تستوعب الزيادة السكانية وتستهدف زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات النمو المستهدفة للقطاع الزراعي ، ولذلك وضعت خطة عام ١٩٨٧ لإستصلاح وزراعة حوالي ٣,٥ مليون فدان حتى عام ٢٠٠٠ (عبيد ، ١٩٩٢: ص ١٥) .

وتعد جمهورية مصر العربية من أكثر الدول اهتماماً بالتوسع الزراعي كوسيلة هامة من الوسائل الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى يمكن لها أن تواجه زيادة الطلب على الغذاء ، وتزيد من فرص العمالة لعدد العاطلين عن العمل والذي يتزايد يوماً بعد آخر، إضافة إلى تحويل تيار الهجرة المتدفق من الريف إلى الحضر وما يترتب عليه من مشكلات اجتماعية ونفسية لتصبح الهجرة من المناطق المزدحمة إلى المناطق الجديدة (سنيه خليل ، ١٩٧٤ : ص ١٠) ، حيث نتج عن هذه السياسة إضافة مساحات خضراء جديدة للرقعة المنزرعة وتكوين مناطق عمرانية جديدة يتكامل فيها النشاط الزراعي والصناعي كنتيجة لسياسة التهجير والتوطين التي رافقت سياسة استصلاح الأراضي .

وترى (سنية خليل ١٩٧٤ : ص ص ١١، ١٢) أنه على الرغم من اتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة فمن المتوقع أن يترتب على إقامة المناطق الجديدة مشكلات متفاوتة في حدتها ، فإذا كانت الإمكانيات التكنولوجية قادرة على حل كثير من المشكلات المتعلقة بعمليات استصلاح المناطق المستحدثة واستزراعها فإن مشاكل تخطيط وتنمية تلك المناطق ومحاولة الاستفادة من الطاقات الكامنة في الفرد والمجتمع ، مازالت تمثل تحديا ضخما لا مفر من مواجهته .

ولكي تعطى التنمية الزراعية نتائجها المستهدفة يجب عليها الاعتماد على الدعائم الرئيسية الثلاث والمتمثلة في البحوث الزراعية ، والإرشاد الزراعي ، والزراع ، ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا بالتعاون الكامل والوثيق بين هذه الأركان الثلاثة (خليفة ، ١٩٩٥ : ص ١٧٩) . بحيث يكون هناك سريان مستمر للمعلومات بين تلك الأركان بشكل يضمن استفادة الزراع من التقنيات الزراعية الحديثة للبحث العلمي، وإتاحة الفرصة للبحث العلمي للعمل في ضوء المشاكل الواقعية التي تنجم عن تطبيق التقنيات الزراعية الحديثة .

ويعد الإرشاد الزراعي أحد الأجهزة التعليمية المتميزة في مصر والتي تستهدف رفع القدرات الإنتاجية للزراع من خلال تزويدهم بكل ما هو مستحدث وصالح للتطبيق في المجال الزراعي من أجل إحداث تغييرات سلوكية مرغوبة في معارفهم ومهاراتهم واتجاهاتهم كوسيلة لدفع عجلة التنمية معتمدا في ذلك على ما تفرزه نتائج البحث العلمي ، ومن هنا تزايد اهتمام الدولة في الوقت الحالي برفع مستوى كفاءة جهاز الإرشاد الزراعي لكي يقوم بدوره الفعال في إحداث التنمية الزراعية المستهدفة خاصة في المناطق الجديدة ، ولن يتم ذلك إلا من خلال تدعيم ذلك الجهاز بالكوادر البشرية القادرة على العمل كحلقة وصل جيدة بين الزراع والجهات البحثية المختلفة مع توفر العدد المناسب والكفاء من المرشدين الزراعيين المؤهلين أكاديميا وتدريبيا في النواحي الفنية الزراعية والاتصالية الإرشادية التي تعطيهم القدرة على التأثير في الزراع وجعلهم أكثر تقبلا لتلك الأفكار والممارسات المستحدثة ووضعها موضع التنفيذ

(Oakley & Garforth , 1985 : P. 92) .

ومن ذلك تتضح أهمية ومسئولية الجهاز الإرشادي بالمناطق الجديدة،
والذى يعتمد في إنجاز أنشطته أساسا على جهاز من المهنيين وخاصة المرشدين
الزراعيين باعتبارهم وكلاء التغيير والقوة الموجهة التي تهتم بتشكيل وتغيير سلوك
المجتمع ، ويتوقف نجاح الإرشاد الزراعي أو فشله على ثقافة المرشد الزراعي
وقدراته على تغيير سلوك الآخرين متحملا مسؤولية هذا التغيير أمام المجتمع "
(عمر ، ١٩٧٢ : ص ٣) ، فالمرشدون الزراعيون يعتبرون حلقة اتصال بين
نظامين اجتماعيين هما : التنظيم الإرشادي الذي ينتمون إليه ، وجمهور
المسترشدين الذين يمثلون التنظيم الخارجي الذي يعملون معه ، وعليهم يقع عبء
الاتصال المباشر بالمسترشدين ، ويرتبط بهذا الدور العديد من الأنشطة الإرشادية
التي تقتضي الاحتكاك اليومي والمباشر بجمهور المسترشدين في حقولهم ومنازلهم
وأماكن تجمعاتهم لتحقيق أهداف التنظيم الإرشادي وإشباع حاجات المسترشدين ،
حيث " يعد نجاح المرشد الزراعي في أدائه للأنشطة الإرشادية الزراعية التي تسند
إليه مؤشر صادق لنجاح الجهاز الإرشادي الزراعي في تحقيق أهدافه ، وذلك لأن
عمل المرشد الزراعي مع المسترشدين وقربه منهم يجعله ملما بالظروف المحيطة
بالزراع في منطقة عمله فيما يتعلق منها بمشكلاتهم واهتماماتهم وحاجاتهم
وعاداتهم وقيمهم وبمواردهم البشرية والمادية بما يضمن نجاح تخطيط وتنفيذ
البرامج الإرشادية المبنية على أساس احتياجات ورغبات وإمكانيات المسترشدين "
(شرشر والصياد ، ١٩٨٦ : ص ١٢٦) ، وفى نفس الوقت يعمل المرشد في ظل
مجموعة من العوامل الخارجية التي تتعلق بالجوانب الاقتصادية والثقافية
والاجتماعية بالمناطق المستحدثة التي يعمل بها ، وكذلك يتفاعل ويتأثر بالعديد من
العوامل الداخلية والمتعلقة بالتنظيم الإرشادي الذي يعمل فيه والتي تتمثل في
التركيب التنظيمي ، وأنماط العلاقات السائدة، وأسلوب الإدارة وأنظمة العمل ،
وكلها عوامل تحمل العديد من المشاكل ذات التأثير السلبي على أدائه للأنشطة
المنوعة به ، حيث يرجع فشل المرشد الزراعي في قيامه بالأنشطة الإرشادية

الزراعية إلى العديد من الأسباب وما قد يواجهه من مشكلات تمثل عائقا يحول دون نجاح الإرشاد الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية والريفية على الوجه السليم. ومما سبق يمكن اعتبار المشاكل والمعوقات التي تواجه المرشد الزراعي سواء كانت تتعلق بالبيئة الخارجية للعمل أو بالعوامل الداخلية للتنظيم الإرشادي من أهم التحديات التي تواجه المسؤولين عن إدارة النظم الإرشادية خاصة بالمناطق الجديدة للعمل على إزالتها أو على الأقل الحد منها ، بالإضافة إلى أنها تعتبر أحد الاهتمامات الأساسية للبحث العلمي الإرشادي بهدف تشخيصها واقتراح حلول لها .

ومن هنا برزت أهمية الوقوف على مجالات الإرشاد الزراعي والأنشطة الإرشادية التي يقوم بها المرشدون الزراعيون بالمناطق الجديدة ، مع الوقوف على أهم المشاكل التي تواجههم نتيجة لقيامهم بتلك الأنشطة ، وذلك لتشخيص ما يستلزم تنميته والتدريب عليه من بين تلك المجالات والأنشطة الإرشادية لسد أكبر قدر ممكن من الثغرات المعرفية والمهارية التي قد تكون لدى بعض المرشدين الزراعيين وصولا لما ينبغي الإرشاد الزراعي تحقيقه من أهداف بتلك المناطق .

مشكلة البحث :

نظرا لقلّة الدراسات الخاصة بإيضاح أوجه نشاط العمل الإرشادي الزراعي الذي يقوم به المرشدون الزراعيون بالمناطق المستحدثة حيث لم تحظ بالاهتمام والدقة البالغة من الباحثين ، بينما تعددت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في أراضي الدلتا والأراضي القديمة عموما . ومع تعدد الأنشطة الإرشادية الزراعية التي يؤديها المرشدون الزراعيون المحليون عموما والتي تتأثر بالعديد من العوامل ، فإن هذه الدراسة تسعى للتعرف على مدى تطابق ووجود هذه الأنشطة على أرض الواقع بالمناطق الجديدة ، ومن ثم اكتشاف أوجه القصور الموجودة لدى المرشدين الزراعيين بتلك المناطق في القيام بالمجالات والأنشطة الإرشادية والتي تمثل انعكاسا لطبيعة العمل الإرشادي الزراعي بها ، ومن ثم حث

المسؤولين للقيام بعمل دورات تدريبية للمرشدين الزراعيين تغطي الفجوة الموجودة لديهم في القيام بالمجالات والأنشطة الإرشادية اللازمة لرقى وتطوير تلك المناطق وتساهم في النهوض بالزراعة بها . ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق معرفة أهم المشاكل والعقبات التي تواجه المرشدين الزراعيين نتيجة لأدائهم للمجالات والأنشطة الإرشادية بتلك المناطق وهذا ما سعت الدراسة إلى توضيحه .

أهداف البحث :

في ضوء استعراض المشكلة البحثية أمكن صياغة أهداف البحث على النحو التالي :

١- التعرف على بعض الخصائص الشخصية للمرشدين الزراعيين بالمناطق الجديدة .

٢- التعرف على وجود مجالات العمل الإرشادي الزراعي بالمناطق الجديدة من وجهة نظر المرشدين الزراعيين وتنفيذهم لها ورغبتهم في تنفيذها مستقبلا .

٣- التعرف على الأهمية النسبية لأنشطة مجالات العمل الإرشادي الزراعي من وجهة نظر المرشدين الزراعيين ودرجة تنفيذهم لها .

٤- تحديد درجة الاتفاق بين آراء المرشدين الزراعيين في أهمية وتنفيذ أنشطة مجالات العمل الإرشادي الزراعي بالمناطق الجديدة .

٥- التعرف على وجود المشاكل العامة والتخصصية التي تعوق فاعلية العمل الإرشادي بمنطقة الدراسة من وجهة نظر المرشدين الزراعيين وأهميتها لهم.

أهمية البحث:

تنبثق الأهمية النظرية لهذه الدراسة من كونها قد تكون بمثابة إضافة علمية إلى دراسات الإرشاد الزراعي ، وما قد يسفر عنها من توصيات في فتح آفاق جديدة لإجراء مزيد من الدراسات عن الاحتياجات الإرشادية

اللازمة للمرشدين الزراعيين بالمناطق الجديدة ، والتعرف على أهم الأنشطة التي يقومون بها مع التعرض للمشكلات التي تواجههم ، لاستجلاء نواح أخرى لم تتطرق إليها هذه الدراسة .

وبالنسبة للأهمية التطبيقية فإن دراسة مجالات وأنشطة الإرشاد الزراعي التي يقوم بها المرشدون الزراعيون بالمناطق الجديدة على أسس علمية سليمة ، مع التعرض لأهم المشكلات التي تواجههم أثناء تنفيذهم لعملهم الإرشادي تمكن من إعطاء صورة حقيقية واضحة للمسؤولين عن العمل الإرشادي بتلك المناطق لمعالجة أوجه القصور في الأداء والتي تكون بتوفير البرامج التدريبية للمرشدين الزراعيين بتلك المناطق لتزويدهم بالمهارات والمعلومات عن مجالات وأنشطة العمل الإرشادي بهذه المناطق، مع محاولة تذليل العقبات التي تواجههم عند قيامهم بالأنشطة الإرشادية حتى يتسنى لهم القيام بها على الوجه الأكمل .

اتساع البحث وعمقه:

نظرا لصعوبة القيام بهذه الدراسة على مستوى كافة المناطق الجديدة بجمهورية مصر العربية بسبب قلة إمكانيات الباحث ، فقد اقتصر البحث على اختيار إقليم النوبارية كأحدى مناطق الأراضي الجديدة ، حيث أجرى البحث في خمس مناطق إدارية تتبع مشروع مبارك القومي لتوطين وتنمية الأراضي المستصلحة الجديدة لتركز أكبر عدد من المرشدين الزراعيين في تلك المناطق .